



الإمانة العامة  
ادارة فلسطين - شعبة اللاجئين

# املاك العرب وأموالهم المجرّدة في فلسطين المحتلة

دار الهنا للطباعة والنشر ت : ٤١٧٠٥



956





الإمانة العامة  
ادارة فلسطين - شعبة اللاجئين

# أحكام العرب وأموالهم المجرمة في فلسطين المحتلة



أعدده الدكتور يعقوب الخوري

وكيل إدارة فلسطين



## مقدمة

يعرض هذا الكتيب جانباً مظلماً من جوانب القضية الفلسطينية في أخطر مآسيها وتطوراتها عندما يعرض الوضع الخاص بأملالك العرب وأموالهم المجمدة في فلسطين وما آل إليه .  
ويبرز فداحة الجريمة التي ارتكبت في هذه الرقعة الكائنة بمكان القلب من العالم العربى .

فلم تقتصر هذه الجريمة المنكرة على اغتصاب وطن عربى واقتطاعه من الوطن العربى الاكبر واتخاذ قوى أساليب الوحشية وارتكاب ألوان من الاعتداءات على الاهلين الآمنين من أطفال ونساء وشيوخ ، بل تجاوز ذلك الى طرد هؤلاء من ديارهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وعدم السماح لهم بالعودة اليها . . ثم اللجوء الى شتى الاساليب التعسفية المناهية لكل قانون أو عدالة فى مصادرة هذه الاملاك ، وتجميد هذه الاموال ، مع مخالفة ذلك لأبسط قواعد العرف الدولى وأبسط المبادئ التى تكفل حقوق الانسان ونصوص دساتير دول العالم والمواثيق الدولية التى تحمى جميعها حق الملكية الفردية حماية تامة بل ترفعه الى مكان التقديس ، فضلاً عن اخلالها بقرارات الامم المتحدة بل تحدى هذه القرارات من قبل الصهيونية العتسدية الغاصبة . . . .

وللوقوف على مدى فداحة هذه الجريمة الفريدة فى تاريخ البشرية ، يعرض هذا الكتيب المراحل التى اجتازتها الصهيونية

في تنفيذ مؤامرتها منذ عام ١٩٤٨ . فمن الثابت بالاحصاءات الرسمية ان الصهيونيين كانوا لا يملكون من اراضي فلسطين أكثر من  $\frac{1}{4}$  من مجموع تلك الاراضي في عام ١٩٤٨ . وكان الباقي ملكا للعرب او املاكا عامة . وكانت نسبة ما يملكه العرب يبلغ حوالي ٤٨ ٪ من مجموع اراضي فلسطين ، فاصبح الوضع كما يعرضه هذا الكتيب مأساة من انكى المآسي .

كما يبين هذا الكتيب الاجراءات التعسفية التي طبقتها الصهيونية الفاشية فيما يخص اموال العرب المنقولة وودائعهم في البنوك قصد اغتصابها تحت ستار من التشريع المزيف المناق كل قانون وعدالة ، فقد قامت بفرض ضرائب خيالية لا يقرها اى نوع من أنواع التشريع اللهم الا شرائع الغابة ، وما يحمله من وسائل الاغتصاب والعدوان .

ويكفى في تأييد ذلك ، الاشارة الى أن قيمة الاموال التي كانت للفلسطينيين في البنوك عام ١٩٤٨ مثلا أصبحت بعد استخلاص ما فرض عليها من الضرائب المرهقة أقل من خمس قيمتها الاصلية .

ازاء ذلك كله يتعين المبادرة باتخاذ الاجراءات الحاسمة الكفيلة باسقاط قيمة هذه التشريعات والنظم الجائرة وأبطال ما ترتب عليها من آثار مع اتخاذ وسائل فعالة لحماية حقوق واملاك ومصالح اللاجئين الى أن تحل مشكلتهم حلا شاملا عادلا على أساس سليم من مبادئ الحق والعدالة .

الامين العام لجامعة الدول العربية  
عبد الخالق حسونة



## املاك العرب وأموالهم المجمدة

### في فلسطين المحتلة

انيطت مهمة حماية حقوق وأملاك اللاجئين الفلسطينيين بلجنة التوفيق بفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ «٣» الصادر في الحادى عشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، والقرار رقم ٣٩٤ «٥» الصادر في الرابع عشر من ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

وقد تعرضت هذه الحقوق منذ البداية لاعمال تعسفية ومفرضة من قبل السلطات الاسرائيلية والشعب الاسرائيلى اذ استولى هؤلاء على جميع الممتلكات العربية المنقولة كالمواشى والبضائع والآلات والاثاث والمؤن الغذائية وغيرها ، فاستباحوها لانفسهم وتصرفوا فيها دون رقيب او حسيب ، وتقدر قيمتها بمئات الملايين من الجنيهات .

وكان النهب والسلب والدمار الذى أوقعه اليهود بدور اللاجئين ومخازنهم وممتلكاتهم منظما ومدبرا على نطاق واسع حتى أن الاشياء المسروقة كانت تنقل في سيارات معدة لذلك ، وقد أشار وسيط الامم المتحدة الى بعض الوقائع اذ ذكر في الجزء الاول من التقرير رقم ٦٤٨/١ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، مايلين :-

تلقيت تقارير عديدة من مصادر موثوقة عن وقوع أعمال

واسعة النطاق للسلب والنهب والسطو . ومن أمثلة ذلك تدمير قرية في غير ما ضرورة عسكرية واضحة ومسئولية حكومة اسرائيل المؤقتة في رد الممتلكات الخاصة لأصحابها العرب وتعويض هؤلاء الملاك عن ممتلكاتهم التي دمرت تدميرا صارخا مسئولية واضحة .

كما وضعت السلطات اليهودية يدها على اراضي اللاجئين وأملاكهم التي قدر الخبراء قيمتها بألفى مليون جنيه استرليني تقريبا وجعلت تتصرف فيها تصرف المالك المطلق ، ووزعت مساحات كبيرة منها على المهاجرين اليهود في ظل قوانين وأنظمة أصدرتها . وتوسلت بأساليب ملتوية بقصد تصفية حقوق وأملاك ومصالح اللاجئين .

وكان واضحا أنه استنجد بكل وسيلة لالغاء تنفيذ قرارات الامم المتحدة وبشكل خاص الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ « ٣ » .

وبالرغم من قناعات السرية التي تعمل خلفه السلطات الاسرائيلية في هذا المجال ومن البعد الشاسع بين ادعاء شرعية هذه العمليات ، وما قامت به فعلا فان كثيرا من الانباء الصحيحة ترامت حول هذا الموضوع .

وعنيت الوفود العربية في اجتماعات الامم المتحدة بتوجيه النظر والتنبيه الى النتائج الخطيرة التي تنجم عن تصرفات الاسرائيليين ، والتحذير من الدوافع الخفية التي تكمن خلف أطماعهم ونواياهم العدوانية ، كما أوضحت مدى الاضرار

الجسيمة التى يلحقونها بأمالك ومصالح اللاجئين فى انتهاكهم المطلق لقرارات الأمم المتحدة ولايسط مبادئ العدالة .

### التشريعات الاسرائيلية :

ولا بد لنا فى هذا الصدد من استعراض المراحل التى مرت فيها هذه المسألة اذ سبق للسلطات الاسرائيلية أن أصدرت فى عام ١٩٥٠ تشريعا أسمته بقانون الغائبين وضعت بموجبه املاك العرب تحت الحراسة . كما حددت فى هذا التشريع فئاتهم المختلفة بأنهم من كانوا من رعايا مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية والعراق واليمن الذين كانوا يقطنون تلك الدول أو كانوا يقيمون فى أى قسم من فلسطين لا يخص دولة اسرائيل . ومن كان فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ من الجنسية الفلسطينية فترك محل اقامته فى فلسطين بدون اذن ، وكل شركة أو جمعية نصف أعضائها ورأسمالها خارج فلسطين تعتبر مالكا غائبا . وعرفت أيضا مال الغائب . كما أعطت صلاحيات واسعة للحارس Sequestre اجازت له بموجبها بيع الاموال المنقولة وغير المنقولة الموضوعة تحت الحراسة بموجب هذا القانون ، وقانون سلطة الاصلاح لسنة ١٩٥٠ .

وقد اخذت السلطات اليهودية فى بيع املاك اللاجئين الذين نزحوا عن بلادهم عقب الحوادث التى وقعت فى فلسطين . ودفع ثمن هذه الاملاك الى ادارة معينة فى فلسطين المحتلة مهمتها توطيد المهاجرين اليهود .

ومما يضاعف في خطورة هذه المسألة ان تستخدم اثمان هذه الممتلكات في توطين المهاجرين اليهود ، في حين ان اصحابها لا يستطيعون التصرف بأموالهم ولا الانتفاع بمواردها . وقد مضى عليهم زهاء ثمانية أعوام وهم يعيشون في أشد حالات البؤس والحرمان ، وليس لهم ما يقوم أودهم الا ما تقدمه لهم وكالة الاغاثة التابعة للأمم المتحدة . لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين .

ويخول قانون الفائيين الحارس حق بيع هذه الاملاك الى سلطة الاصلاح بالثمن المحدد في « القيمة الرسمية » وهو ثمن اسمى لا يتناسب مع القيمة الفعلية لهذه الاملاك او مع القيمة التي سبق ان اشتراها بها ملاكها الاصليون .

كما يخول « قانون سلطة الاصلاح » « سلطة الاصلاح » مجالا اوسع ولا يقيد بها بشيء فيما يختص ببيعها لطرف ثالث بالسعر الحر الكامل . هذا فضلا عن خصومات غير مشروعة يقطعها الحارس في حالة البيع لسلطة الاصلاح من القيمة الرسمية وذلك بالنسب التالية :

( ١ ) ٤٪ نصيب الدولة « ولا يتم مثل هذا الخصم بالنسبة لعمليات بيع الاملاك اليهودية » .

( ب ) المصروفات الناتجة عن الصيانة يضاف اليها ٦٪ ارباح سنوية تحتسب من تاريخ انفاق هذه المصروفات .

ويمكن تقرير هذا من البيان الذي أسدره الحارس نفسه ونشر في نشرة الوكالة اليهودية بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٥١

ص ١٤٣١ . وجاء فيه «أن من ٣٥ إلى ٤٠ ٪ من دخل الإيجارات التي يحصلها الحارس انفق في الإصلاحات . و ٢٥ ٪ من المتبقى دفع ضرائب و ١٢ إلى ١٣ ٪ دفع لنفقات إدارية ، ومن ١٠ ٪ إلى ١٢ ٪ لإصلاح مناطق مختلفة .

تقوم سلطة الإصلاح ببيع أملاك العرب إلى اليهود ، وإلى المؤسسات اليهودية في داخل المنطقة المحتلة وفي خارجها ، وأهم ما يستهدف من هذا العمل أمرين :

أولا : الأبعاد بقدر الامكان بين صاحب الأرض العربي ومن ملكه .

ثانيا : الحصول على النقد الأجنبي .

وتتم عمليات البيع هذه غالبا بواسطة سماسرة في داخل القسم المحتل وخارجه .

كما سبق للسلطات الاسرائيلية ان أصدرت بتاريخ ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٨ تشريعا اجازت بموجبه الاستيلاء على أموال العرب التي خصصتها لغايات الأمن والانشاء والتعمير وغسير ذلك من المبررات المختلفة .

وبهذه التشريعات مهدت لنفسها أن تصدر في عام ١٩٥٢ تشريعا أطلقت عليه اسم « قانون استملاك الأراضي تصديق الاعمال والتعويض » والذي يستهدف استملاك الأراضي العربية تحت ستار الحاجة إليها لأغراض التعمير والانماء والاقتصاد ولشئون تتعلق بالأمن والدفاع .

ويحق للسلطات الاسرائيلية المختصة بموجبه استملاك الاراضى ذات الصفات التالية :

١ - الاملاك التى لم تكن بحيازة أو تحت تصرف اصحابها منذ أول ابريل ( نيسان ) سنة ١٩٥٢ .

٢ - الاملاك المستعملة أو التى سبق استعمالها من قبل السلطات العسكرية أو المدنية فى المدة بين ٤ مايو ( ايار ) ١٩٤٨ وأول ابريل ( نيسان ) ١٩٥٢ لغايات الانشاء وشئون الدفاع .

٣ - الاملاك التى ترى سلطات الانماء العمسرائى أو الاقتصادى أو سلطات الدفاع حاليا وفى المستقبل ان استملاكها ضرورى .

واستولت السلطات الاسرائيلية على الكثير من العقارات وأراضى البناء فى المدن بموجب قانون « نزع الملكية » الذى أصدرته خصيصا لهذه الغاية فى سنة ١٩٥٣ . كما هدمت عشرات القرى والوف المنازل والبيوت العريضة فى القدس الجديدة وحيفا ويافا وصفد وطبريا والرملة والمجدل وغيرها بحجة التنظيم والتحسين وشق الطرق والشوارع .

**قانون التصرف لسنة ١٩٥٣ :** وينص هذا القانون على انه اذا لم يتصرف صاحب الملك بأرضه تصرفا فعليا « أى بنفسه ويبدده » وكانت الحكومة محتاجة إليها للاغراض الدفاعية أو لاغراض التوطين ، فانها تصبح بأمر من وزير المالية ملسكا للدولة وتسجل باسم سلطة التعمير والانشاء . ويكون قرار وزير المالية قرارا قاطعا بحيث انه لا يخضع لمراقبة المحاكم .

ومن الواضح ان هذا القانون ما سن الى لتصفى اسرائيل على اساليب استيلائها على املك العرب صبغة قانونية . فالعصابات الصهيونية طردت اهل فلسطين واجلتهم عن اراضيهم وممتلكاتهم بعد ان روعتهم واقترفت ضدهم افطع الجرائم . اما بالنسبة للعرب الموجودين داخل فلسطين المحتلة وهم يعيشون غالبا في مناطق الجليل والمثلث والنقب ، والتي يطبق عليهم فيها نظام منع التجول وانظمة الطوارئ فان اراضيهم ستؤول حتما الى سلطة التعمير والانشاء ، لانه عندما ترغب السلطات الرئيسية في الاستيلاء على ارض عربية ما يمتنع الحاكم العسكري عن اعطاء الاذن لاصحابها بالتنقل فينطبق عليها نص القانون وتصادر . وبهذه الوسيلة وغيرها استولى اليهود على مئات الالوف من الدنمات من اراضي العرب المقيمين في الجزء المحتل في فلسطين .

تلك هي العوامل التعسفية التي لجأت اليها السلطات الاسرائيلية لاغتصاب اموال العرب بعد ان شردتهم وقضت على كيانهم ، ومازالت تمعن في عدوانها متذرعة بشتى الاسباب والمبررات الواهية .

وهي بذلك ترتكب صراحة مخالفات لابسط مبادئ وقواعد القانون الدولي العام ، ولمبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة والقرارات الصادرة عنها بشأن المسألة الفلسطينية ولاعلان حقوق الانسان .

## بيع الاملاك بالنسبة للقانون الدولي :

من المبادئ المتفق عليها في القانون الدولي حماية املاك الافراد والشركات من قبل الدول المحتلة .

وقد استحدث القانون الدولي نظام وضع ممتلكات رعايا دولة محاربة تحت الحراسة واقامة حارس قضائي عليها . ويقتضى هذا ان يتصرف الحاكم في الممتلكات التي تقع تحت حراسته بأمانة وأن يعمل على المحافظة عليها . وعدم اباحة التصرف فيها حتى يتم الاتفاق على ذلك بين الطرفين المتحاربين ويستهدف القانون الدولي من نظام وضع هذه الاملاك تحت الحراسة عدم استفادة العدو من استغلالها (١)

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ان حالة الهدنة توقف الحرب ولا تنهيها ، وانها لا تؤثر في حقوق وواجبات الطرفين دولا وافرادا .

واذا اجاز القانون الدولي عسدم الحراسة بالنسبة لممتلكات رعايا الدول المحاربة فان هذا لاينطبق اطلاقا على حالة عرب فلسطين اصحاب البلاد الشرعيين الذين لا ينتمون الى جنسية احدى الدول العربية ، وكانوا ضحية عدوان العصابات الصهيونية التي روعتهم .

وهكذا يتبين لنا ان الخطوات التي لجأت اليها السلطات الاسرائيلية في اصدار تشريعات ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨

(١) القانون الدولي العام لمحمود سامي جنيته ص ٢٤٧



وقانون الغائبين ، وقانون ابستملك الاراضى العربية ، وقانون نزع الملكية، وقانون التصرف هى فى جوهرها وروحها ونصوصها تشكل حلقات امتداد للعدوان الذى قام به اليهود منذ بدء غزو فلسطين العربية . وتهدف الى نزع ملكية الاراضى من اصحابها الشرعيين بعد أن طردتهم لتحل محلهم المهاجرين من اليهود . .

والمعلوم أن الحارس على اموال العرب انشأ مؤسسات المستعمرات اليهودية على الاراضى العربية . وحول جزءا كبيرا من الاراضى الزراعية العربية الى الصندوق القومى اليهودى وان الاموال المتجمدة عن عمليات البيع تحول الى سلطات الانشاء الاسرائيلية . وهذا يعنى كما يقول الحارس اليهودى بأنها ستستخدم فى استقرار المهاجرين اليهود الجدد .

وقد تصرفت السلطات اليهودية فى مساحات كبيرة من اراضى اللاجئين ووزعتها على المهاجرين ، واستولت على الكثير من العقارات وارضى البناء فى المدن بموجب قانون « نزع الملكية » الذى سنته خصيصا لهذه الغاية . كما هدمت الوف المنازل والبيوت العربية فى القدس الجديدة وحيفا ويافا وصفد وطبريا واللد والرملة والمجدل وغيرها بحجة التنظيم والتحسين وشق الطرق والشوارع . ولم تنج المساجد والكنائس وارضى الوقف الاسلامية والمسيحية من الاستيلاء عليها وهدمها واشادة الابنية مكانها لصالح اليهود .

وهى تؤجر الدونم الواحد من الاراضى الزراعية العربية للمزارعين اليهود بمبلغ يتراوح بين ليرة او نصف ليرة اسرائيلية

ولا تساوى القيمة الشرائية لهذه الليرة اكثر من ١٠ ٪ بالنسبة لباقي العملات واذا علمنا أن مايبنته الحارس ايجارا للارض يقيده في الجهة الثانية من حسابه ضريبة على الارض المؤجرة وضح ان اسرائيل تمنح رعاياها الاراضى العربية . ثم يتصرف بها الاسرائيليون بدون مقابل .

## **مخالفة هذا التصرف لقرارات الامم المتحدة واعلان حقوق الانسان .**

واذا استعرضنا القرارات المتخذة في الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن بشأن فلسطين نجد أن تصرف السلطات اليهودية بأموال العرب تدمير مجحف بالحقوق التى اعطتها تلك القرارات الى اللاجئين الفلسطينيين فى العودة الى بلادهم وتمكينهم من التصرف بأموالهم وأموالهم وردهم الى الحياة العادية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

فمنذ أن حلت مأساة اللاجئين المروعة ، أدرجت قضيتهم فى جدول أعمال الامم المتحدة التى اتخذت فى كل دورة من القرارات ما يكفل لهؤلاء احترام حقوقهم وفقا لمبادئ الحق والعدل والانسانية .

وكانت الحكومات العربية وما زالت تأمل دائما أن تمضى الامم المتحدة فى تنفيذ قراراتها بما تملك من الوسائل لتيسير إعادة اللاجئين الى ديارهم . ولكن هذه الآمال لم تتحقق بعد وتفاقمت الكارثة مع الزمن .

فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وضع قرار التقسيم ضمانات

وافية لحماية حقوق العرب في أملاكهم وحظر أى انتهاك لهذه الحقوق واعتبر كل تشريع أو إجراء مجحف بهذه الحقوق باطلا ولاغيا .

وفي ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قررت الامم المتحدة ( الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ ) (٣) عودة اللاجئين الى ديارهم وتعويض من لا يرغب في العودة منهم تعويضا عادلا . كذلك اتخذت الامم المتحدة قرارا بها بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٩ و ١٩٥٠/١٢/١٤ مما يؤكد القرار السابق . وأشارت الامم المتحدة في قرار ١٩٥٠/١٢/٩ انها تلاحظ باهتمام ان إعادة اللاجئين واستقرارهم وردهم الى الحياة الاقتصادية والاجتماعية العادية ودفع التعويضات لهم ، كل ذلك لم يجر تنفيذه وتقرر ان مشكلة اللاجئين يجب ان تعالج كمشكلة عاجلة وذلك لمصلحة السلام والاستقرار في الشرق الادنى . كما جاء في الفقرة ج من القرار الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ار تواصل لجنة التوفيق التشاور مع الفرقاء المعنيين بصدد التدابير التي تؤدي الى صيانة حقوق اللاجئين واملاكهم .

وقد اشارت الامم المتحدة بصراحة في قرارها الصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ انها تلاحظ بأسف ان القرارات المشار اليها آنفا لم تنفذ بعد ولا سيما بالنسبة الى إعادة اللاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم . وبالنسبة ايضا الى تقدير التعويض العادل المناسب لممتلكات الذين لا يرغبون في العودة . وان على لجنة التوفيق ان تواصل مجهوداتها بما يكفل قرارات الامم المتحدة في فلسطين .

هذا وان بيع اموال العرب مخالف لاهداف ومبادئ الامم المتحدة ولاعلان حقوق الانسان .

وقد نص ميثاق الامم المتحدة في عدة مواد على تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا (فقرة ٢ من المادة الاولى - الفقرة ب من المادة ١٣ - الفقرة ج من المادة ٥٥ - المادة ٥٦) .

وجاء في المادة السابعة عشرة من اعلان حقوق الانسان مايلي :

١ - لكل انسان حق التملك وحده او مع غيره .

٢ - لا يحرم أحد من ملكه تعسفا .

ولا ريب ان في قانون الفائيين وقانون استملاك الاراضى العربية تعسفا صريحا ، واعتداء صارخا على حق الملكية ، وان ما يتذرع به اليهود من حجة استملاك تلك الاراضى لغاية الانشاء والتعمير ان هو الا تحايل صريح يرمى الى اخلال المهاجرين اليهود وتوطيئهم في ممتلكات العرب أصحاب البلاد الشرعيين .

كما اننا لو استعرضنا نصوص قانون الاستملاك الجائر لوجدنا الظلم والتعسف واضحين بين ثنايا مواده . فقد أعطت المادة الثانية للوزير المختص سلطة مطلقة في اعطاء شهادة عن أن الارض كانت ولا تزال مستخدمة لاغراض الامن والانشاء والتعمير . وليس لاحد حق الاعتراض على هذه السلفة .

ومن جهة أخرى فان التعويض عن المال المستهلك يحدد باتفاق بين سلطة التعمير وبين المالك ، وفي حالة عدم وجود

اتفاق فيحدد من قبل المحكمة . والمحكمة المقصودة هنا طبعا  
هى محكمة اسرائيلية .

وكيف يتصور ان يتم الاتفاق بين مالك الارض الاصلى  
وبين تلك السلطة بعد ان اخرج ذلك المالك من أرضه وجرّد  
من ملكه واعتبر عدوا وان حالة الحرب لا تزال قائمة . فلا  
سبيل فى هذه الحالة الا ان تفصل فى مسألة التعويض محكمة  
اسرائيلية فتضع نفسها موضع الخصم والحكم مستغلة عدم  
تمكين المالك الاصلى من مقاضاة السلطات الاسرائيلية امام  
المحاكم .

وقد اعفت المادة الثامنة سلطة التعمير من مسؤولية تنتج  
عن دفع ذلك التعويض بموجب قرار المحكمة او عن طريقة  
استعماله .

وقد قامت جامعة الدول العربية ودولها باثارة الموضوع امام  
الهيئات الدولية والاعلان عن مبلغ اعتداء السلطات الاسرائيلية  
واخلالها بالقواعد الدولية فى الوقت الذى تطلق فيه على  
نفسها صفة الدولة ، وتتخذ مكانا بين الدول .

وقامت الوفود العربية لدى الامم المتحدة بالمطالبة بتنفيذ  
قرارات جمعيتها العامة التى سبقت الاشارة اليها والتى  
تهدف فى مجموعها نحو اعادة اللاجئين العرب الى وطنهم وردهم  
الى الحياة العادية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية  
والانسانية ، وتقدير التعويض اللازم لمن لا يرغب فى العودة  
منهم ١٠

كما قام الممثلون الدائمون للدول العربية في هيئة الامم المتحدة ورئيس الوفد الدائم للجامعة العربية في نيويورك بتقديم عدة مذكرات الى لجنة التوفيق مستنكرين فيها تصرف السلطات الرئيسية الشاذ بالاملاك العربية الواقعة تحت حكمهم ، وطالبوا فيها اللجنة أن تتخذ الوسائل السريعة الناجعة لصيانة هذه الاملاك .

وكانت آخر هذه المساعي في شهر مارس ( آذار ) سنة ١٩٥٦ واكدت اللجنة في اجابة رسمية انها كلفت بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٥٦ ممثلها لكي يطلب الى السلطات الاسرائيلية معرفة طبيعة ومدى الاعمال التمهيدية التي قامت بها اسرائيل بخصوص املاك اللاجئين .

### **لمحة عما جناه الصهيونيون من اغتصابهم املاك العرب :**

ولا ريب ان اليهود مدينون الى حد كبير لبقائهم وتوفر مقومات الحياة لهم في الجزء المحتل من فلسطين لاملاك اللاجئين وما جنوه منها من فوائد ونورد فيما يلي بعض الامثلة :

اقامت ٣٥٠ مستعمرة يهودية على املاك الغائبين العرب من ٣٧٠ مستعمرة جديدة انشئت بين ١٩٤٨ وأوائل ١٩٥٣ يعيش اكثر من ثلث السكان اليهود في املاك اللاجئين .

كما يعيش ٢٥٠.٠٠٠ نسمة اي حوالى ربع المهاجرين الجدد في المدن في املاك تخص اللاجئين العرب .

وان مدنا كيافا واللد والرملة وعكا وبيسان ومثلت من القرى لم يكن فيها ساكن يهودى واحد باتت آهلة باليهود ،

يستغل الصهيونيون المزارع العربية من بساتين الحمضيات وأشجار الزيتون والأراضي الزراعية وخلافها لمنفعتهم الخاصة وتفيد المصادر اليهودية أن دخل ٢٣.٠٠٠ دونم من بساتين الحمضيات التي تخص العرب بلغ في عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، ١٢٥٢.٠٠٠ صندوق من الإثمار ، وهذا يعادل تقريبا نصف ما صدرته إسرائيل في ذلك العام . كما يعادل حوالي ٢٩٪ مما جنته من العملة الأجنبية ثمننا لصادراتها .

### الاموال المنقولة :

استولت السلطات الاسرائيلية على جميع الاموال المنقولة في لندن والقرى الخاصة بعلميون عربى بما فيها جميع السلع ومحتويات المحلات التجارية وما كان مودعا من البضائع في المخازن والجمارك وجميع مخازن المؤن والحاصلات والمواشى ووسائل النقل . جميع مفروشات واثاث بيوت العرب في المدن والقرى . النقود والمجوهرات والحلى التي سلبها اليهود من المدن والقرى العربية التي داهموا أهلها على نحو ما حدث في اللد والرملة وجميع المدن والقرى في الجليلين الشرقي والغربي الودائع والاموال المجمدة التي للعرب في بنوك فلسطين كبنك باركلي والبنك العثماني والبنك الانجلو فلسطين وسواها .

أموال وودائع البنوك العربية في المنطقة المحتلة كالبنك العربي وبنك الأمة العربية .

جميع الاموال المستحقة للعرب من شركات التأمين الاجنبية والتي استحققت بسلب الموت أو ضياع الاموال وقد جمدها

السلطات اليهودية بمنع هذه الشركات في دفعها لمستحقيها من العرب .

وتفيد المصادر الاسرائيلية بأن الأملاك العربية التي استولت عليها سلطاتهم خُففت كثيرا من الاعباء المالية للوكالة اليهودية اذ بينما كانت العائلة اليهودية الواحدة تكلفها ما بين ٧٥٠٠ الى ٩٠٠٠ دولار اصبحت بفضل توافر المساكن العربية لا تقتضى منها أكثر من ١٥٠٠ دولار .

وتضيف هذه المصادر بأن المساكن العربية لعبت دورا هاما في حياة الاسرائيليين وأن وجود هذه المساكن قد ساعد السلطات الاسرائيلية الى حد بعيد من التغلب على اصعب مشكلة واجهتها في استيعاب المهاجرين ، وقد خفف هذا كثيرا من العبء المالى وبلغ حتى نهاية شهر يوليو ١٩٥٠ عدد الذين يقطنون هذه المنازل من المهاجرين الجدد ١٧٠٠٠ . كما استطاع اربعون الفا من اليهود استئجار مساكن لهم منها ، هذا فضلا عن ٧٠٠٠ محل تجارى استأجرها المهاجرون ايضا من الحارس على املاك الفانيين .

### الاملاك العقارية :

كما استولى الاسرائيليون على اثنى عشرة مدينة عربية وهى :

يافا - حيفا - صفد - اللد - الرملة - طبريا - بيسان -  
سمع - المجدل - بئر سبع - شفا عمرو - فضلا عن جميع



الاحياء العربية في القدس الجديدة ، بما في هذه المدن والاحياء من المباني الحديثة والشوارع المأوى بالعمارات الفخمة والمؤسسات الضخمة .

ويضاف الى ذلك أكثر من ٧٠٠ قرية عربية في جميع الاقضية التي استولى عليها اليهود بما فيها من المباني والاملاك

### الثروة العربية في المنطقة المحتلة :

والوطن أسمى من أن يقدر بثمن ، الا أننا نثبت هنا ما قدره الخبراء المحايدون من قيمة للثروة العربية التي استولى عليها اليهود اظهارا لعظم النكبة التي حلت بعرب فلسطين وفداحة الاضرار التي لحقت بهم .

وقد قدر خبراء الثروة العربية في فلسطين بحوالى الفى مليون جنيه استرليني موزعة كما يلى :

١٠٠	مليون جنيه مزارع الحمضيات بما فيها من ابنية وآلات ومحركات	
١	مزارع الموز	»
٢٧٥	مزارع الفاكهة والزيتون والاشجار الاخرى .	»
٣٠	الاراضى الزراعية الجيدة .	»
٢٢٠	الاراضى نصف الزراعية والمراعى .	»
١١٠٠	العمارات والمباني والاملاك فى المدن والقرى العربية بما فيها من مواشى ودواجن وطيور ومصانع وآلات .	»

- ٢٠٠ مليون جنيهه الاموال المنقولة بما في ذلك المفروشات  
والنقود والحلى والمؤن والمحاصيل  
والبضائع ووسائل النقل البرية والبحرية  
كالسيارات والسفن ومصائد الاسماك .
- ٦ " " الودائع والاموال العربية المجمدة في البنوك  
١ " " الاموال المجمدة عند شركات التأمين .

١٩٣٣ مليون جنيهه

### مساحة فلسطين :

وتبلغ مساحة فلسطين ٢٣.٢٣ر٢٦٣ دونم ( الدونم  
١٠٠٠ متر مربع ) يضاف اليها المنطقة المائية التي تبلغ  
٧.٤٠٠ر٠٠٠ دونم فيكون المجموع الكلى ٢٣.٢٧ر٠٢٧ دونم .

القسم الفلسطيني من البحر الميت	٥٢٥ر٠٠٠
بحيرة طبريا	١٦٥ر٠٠٠
بحيرة الحولة	١٤ر٠٠٠
<b>المجموع</b>	<b>٧.٤٠٠ر٠٠٠</b>

### مساحة القسم المحتل :

وتبلغ مساحة القسم المحتل من قبل السلطات اليهودية  
٢٣.٢٣ر٠٩٢٢ دونم يملك العرب منها ١٨٤ر٠٠٠ر٠٧ دونم  
و٢٨.٠٧٦ر١٤ فقط يملكها اليهود والباقي املاك حكومية  
وسواها وهي بالنسب التالية :

املاك العرب	٣٦٦٤٪
املاك اليهود	٧٢٣٪
الحكومة	٥٥ر٦١٪
آخرون	٥٢ر٠٪

هذا بينما لا يملك اليهود من الاراضى في المنطقة العربية  
سوى ١٥٦٧١ دونما .

جدول يبين مساحة الاراضي التي يملكها العرب  
في القسم المحتل في فلسطين  
المساحة بالدونمات المازية

المجموع	مواطن اخرى	حكومة	يهود	عرب	تفصيل
١٥٥٨٠٠	١٢٨٣٤	٣٢١٨٢	٧٤٥٦٤	٣٦٢٢٥	تفصيل
٦٢٦٨٧	١١٠٢	٣٤٣	٤١٦٠٧	١٩٦٣٥	مسطوح بناء
٢٧٨١٤٨	٤٨١٥	١١٥٦	١٣٩٧٢٩	١٣٧٤٤٩	مخيمات
٤٨٧٠٦٦	٦٠٣١	١٧٢٥٠	٩٠٠٧٦	٣٧٣٧١٩	اشجار
٦١٢٨٠٣٤	٥٧٨٥٩	١٤٠١٠٩	٩٣٩١٠٦	٤٩٩٠٩٥٠	مخزونة اخرى
١٣٣٠٦٢٩٣	٢٢٦٠٠	١١٦٤٠١٩	١٩٠٦٨٥	١٩٢٨٩٨٩	اراضي غير قابلة للزراعة واحراش
٢٠٤١٨٠٢٣	١٠٥٢٣١	١١٣٥٥٠٥٩	١٤٧٥٧٦٦	٧٤٨١٩٦٧	المجموع
% ١٠٠,٠٠٠	% ٥,٠٥٢	% ٥٥,٦١	% ٧,٢٣	% ٣٦,٦٤	النسبة المئوية

وكانت مساحة اراضي فلسطين على أساس الملكية ابان الانتداب البريطانى كما يلى :

النسبة المئوية	المساحة بالدونم	
٤٧٧٩٪	١٢٥٧٤٠٧٧٤	عربية
٥٦٧٪	١٤٩١٠٦٩٩	يهودية
٤٦٠٠٪	١٢٠١١٤٥٠٠	الحكومة
٥٤٠٪	١٤٢٠٥٠	طوائف أخرى
١٠٠٠٠٪	٢٦٣٢٣٠٢٣	المجموع

نسب ملكية الارض للعرب واليهود في مختلف اقسام فلسطين حتى عام ١٩٤٥ . ويلاحظ أن اليهود لم يستطيعوا شراء اراضي جديدة بعد هذا التاريخ حتى نهاية الانتداب البريطانى في ١٥/٥/١٩٤٨ .

القسم الفرعى	عرب وآخرون	يهود
ضنفد	٦٨٪	١٨٪
عكا	٨٧٪	٣٪
طبريا	٥١٪	٣٨٪
بيسان	٤٤٪	٣٤٪
طبريا	٥١٪	٣٨٪
الناصره	٥٢٪	٢٨٪
حيفا	٤٢٪	٣٥٪

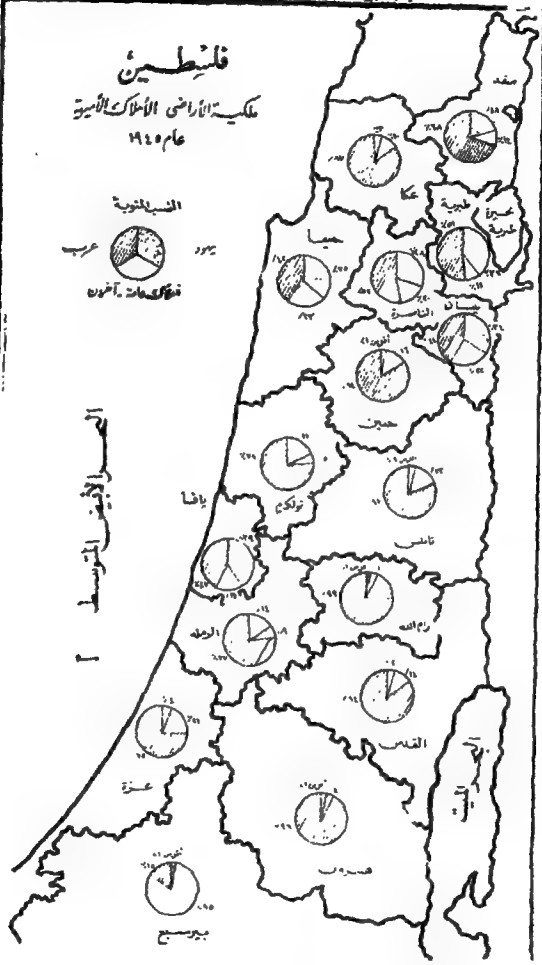
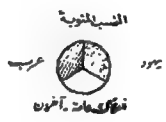
جنين	٪٨٤	اقل من ٪ ١
نابلس	٪٧٦	اقل من ٪ ١
طولكرم	٪٧٨	٪١٧
رام الله	٪٩٩	اقل من ٪ ١
القدس	٪٨٤	٪ ٢
الخليل	٪٩٦	اقل من ٪ ١
يافا	٪٤٧	٪٣٩
الرملة	٪٧٧	٪١٤
غزة	٪٧٥	٪ ٤
بئر سبع	٪١٤	اقل من ٪ ١

#### منطقة النقب :

وتبلغ مساحة منطقة النقب ( في جنوب فلسطين )  
 ... ١٢٥٧٧ر دونم لا تتجاوز ملكية اليهود فيها نصف في  
 المائة ( ٦٥٠٠٠ر ) دونم

# فلسطين

## ملكية الأراضي الزراعية عام ١٩٤٥



## المساحات طبقا لقرار التقسيم - ١٩٤٧ :

ومن المناسب أن نذكر هنا مساحة الدولة العربية والدولة اليهودية والمنطقة الدولية طبقا لمشروع التقسيم وما استحوذ عليه اليهود من اراضي عربية علاوة على ما خصص لهم بموجبه

### فلسطين طبقا لمشروع التقسيم بما فيها المنطقة المائية :

الدولة العربية	١١٥٨٩٠٨٧.٠ أو ٤٢٨٨٪
الدولة اليهودية	١٥٢٦١٠٦٤٩ أو ٥٦٤٧٪
منطقة القدس	١٧٥٥٠.٤ أو ٠.٦٥ ٪
واستحوذ اليهود في المنطقة المحتلة علاوة على ما حدده مشروع التقسيم على حوالى ٦٠٠.٠٠٠ دونم يملك اليهود منها :	

١ - الجليل الغربى	٣٠٠.٠٠٠ دونم
ب - الثلث	٢٣٠.٠٠٠ »
ج - غزة	٤٩٠.٠٠٠ »
د - النقب	٦٥٠.٠٠٠ »
المجموع	١٦٧٠.٠٠٠ »

أى ٣٪ من مساحة المنطقة المحتلة الزائدة على مشروع التقسيم .

وبذلك أصبح الوضع كالآتى :

المساحة بالدونمات	النسبة المئوية	
٥٧٥٥٠.٠٠٠	٢١٣.٠٪	الضفة الغربية
٢٠٩٢٢٠.٢٣	٧٧٤.٠٪	المنطقة المحتلة
٣٥٠.٠٠٠	١٣.٠٪	منطقة غزة
٢٧٠.٢٧٠.٢٣	١٠٠.٠٠٪	المجموع

وبعملية طرح بسيطة ينضج لنا الفرق الكبير بين ما كان يملكه اليهود قبل سنة ١٩٤٨ وما يضعون أيديهم عليه الآن من الاملاك العربية عنوة واغتصابا .

### ملكية الاراضي في مدينة القدس :

مساحة المدينة الجديدة	١٩٣٣١ ر دنم
مساحة « القديمة »	٨٠٠ ر دنم
المجموع	٢٠١٣١ ر دنم

ولا يتجاوز املك اليهود في المدينة القديمة خمسة دونمات البقية يملكها العرب من مسلمين ومسيحيين ، هذا بينما كانت نسب الاملاك في المدينة الجديدة اثناء الانتداب كما يلي :

املاك العرب	٤٠ ر ٠٠ %
املاك اليهود	٢٦ ر ١٢ %
آخرون	١٣ ر ٨٦ %
الحكومة	٢ ر ٩٠ %
الطرق والسكك الحديدية	١٧ ر ١٢ %

### واصبحت مدينة القدس الجديدة مقسمة كالآتي :

المنطقة العربية	٢٢٢٠ ر دنم	١١ ر ٤٨ %
المنطقة اليهودية	١٦ ر ٢٦١	٨٤ ر ١٣ %
المنطقة الحرام	٨٥٠ ر دنم	٤ ر ٣٩ %
المجموع	١٩ ر ٣٣١	١٠٠ ر ٠٠ %



## الملكية في المنطقة اليهودية : ١٦٢٦١ دونم

٣٣٦٩ ٪	املاك العرب
٣٠٠٤ ٪	املاك اليهود
١٥٢١ ٪	آخرون
٢٤٧ ٪	الحكومة
١٨٥٩ ٪	طرق وخطوط حديدية
١٠٠٠ ٪	

- وتبلغ مساحة منطقة القدس الدولية ١٧٥٥٠٤ دونم .
  - يملك اليهود منها ١٢٢٩٨ دونما أى مايعادل نسبة ٧ ٪ .
- ربيع الاملاك العربية :**

ويحتوى القسم الذى استولى عليه اليهود على ثروة طائلة من الاراضى والممتلكات العربية منها :

١٢٠٨٠٠	دونم من بيارات الحمضيات
١٠٠٠	دونم من بساتين الموز
٥٣٠٦٠٠	دونم من كروم الزيتون والفاكهة والاشجار

٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دونم من أجود الاراضى الزراعية  
ويبلغ ربيع الممتلكات العربية في المنطقة المحتلة أكثر من ٤٧ مليون جنيه استرلينى سنويا وتقدر كما يلى :

١٤٧٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ربيع املاك العرب من الاثمار الحمضية والزيتون والفواكه

١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه من ايجار اراضيهم الزراعية التى يستغلها اليهود

٢٢٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه من ايجار دورهم ومساكنهم ومحلاتهم التجارية

١٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠ المجموع

وفد مضى على استغلال اليهود لهذه الاملاك اكثر من ثمانى سنوات فيكون مجموع ما فى اعناقهم من وارداتها اكثر من ٤٠٠ مليون جنيه استرلىنى مستحقة للاجئين الفلسطينيين .

وليست هذه الارقام ضربا من الخيال وانما هى مستمدة من الارقام والبيانات الرسمية اذ تدل احصاءات حكومة الانتداب على أن مجموع التصدير من الاثمار الحمضية سنويا كان ثمانية ملايين صندوق ثمن الصندوق ٤٢ شلنا منها ١٢ شلنا منصرفات الصندوق الواحد فيكون الثمن الصافى ٣٠ شلنا للصندوق الواحد ومجموع الثمن اثنا عشر مليونا من الجنيهات .

ومتوسط انتاج الدونم الواحد من مساحة ٥٠ ألف دونم فاكهة متنوعة هو خمسة وعشرين جنيها فيكون مجموع الثمن مليون وربع جنيه .

كما تدل هذه الاحصاءات على أن متوسط انتاج الزيت من ٣٠٠ ر. ٠٠٠ دونم من اشجار الزيتون ستة آلاف طن سنويا فاذا قدرنا أن ثمن الطن الواحد ٢٥٠ جنيها يكون الثمن الاجمالى مليون ونصف مليون جنيه سنويا .

وتشير هذه الاحصاءات الى أن متوسط ايجار الدونم الواحد فى الاراضى الزراعية لا يقل عن جنيهين فى العام وبهذا يبلغ ريع خمسة ملايين دونم التى يملكها العرب فى المنطقة المحتلة من الاراضى الزراعية حوالى ١٠ ر. ٠٠٠ ر. ٠٠٠ جنيه .

وعلى هذا يكون مجموع ريع الاشجار والاراضى الزراعية ٣٥ ر. ٠٠٠ ر. ٠٠٠ جنيه .

ولا يقل عدد العرب الذين أجلوا عن دورهم عن مليون نسمة منهم ٣٠٠.٠٠٠ نسمة من سكان المدن يافا ٨٥ ألفا - اللد والرملة ٤٥ ألفا - عكا ١٥ ألفا - حيفا ٧٠ ألفا - صفد ١٥ ألفا بيسان ٧ آلاف المجدل ١٠ آلاف . ونحو ٥٠ ألفا من سكان القدس وطبريا وسمغ وشفا عمرو وغيرها .

ويكون هؤلاء ٦٠ ألف أسرة تقطن ٦٠ ألف منزل لا يقل متوسط المنزل الذي تستأجره أو تملكه عن مائتي جنيه سنويا وبذلك يكون مجموع ريعها ١٤٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه والسبعمائة ألف نسمة الباقية تكون ١٤٠ ألف أسرة متوسط أجور مساكنها ٥٠ جنيها لكل مسكن سنويا فيكون المجموع سبعة ملايين جنيه .

والعرب في المنطقة ما يقل عن عشرة الاف مخزن ومحل تجارى متوسط ايجار الواحد منها لا يقل عن ١٧٥ جنيها فيكون مقدار الاجر السنوى ١٠.٠٠٠.٠٠٠ ر١٧٥٠ جنيه وهكذا يبلغ المجموع الكلى ٤٧.٥٠٠.٠٠٠ جنيه .

هذا فضلا عما استولى عليه اليهود من املاك حكومة فلسطين التى ورثتها عن الدولة العثمانية وهى املاك اميرية تعود ملكيتها الى اهل فلسطين العرب !

### الاموال والودائع المجمدة :

١ - بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٨ اتخذت الخزانة البريطانية تدبيرا جمدت بموجبه الارصدة الاسترلينية المستحقة لفلسطين واخرجت بهذا فلسطين من المنطقة الاسترلينية ومعلوم أن النقد الفلسطيني الذى كان تحت التداول صادر

من قبل مجلس النقد الفلسطيني في لندن ، وكان غطاؤه موجودات استرلينية بما يقابل مائة في المائة من قيمته الاسمية

٢ - كل عرب فلسطين اثناء عهد الانتداب يتعاملون مع بعض البنوك الاجنبية منها البنك العثماني وبنك باركليز . كما ان البنك العربي . . وبنك الامة العربية كانا يتعاملان مع هذه البنوك الاجنبية وخاصة مع بنك باركليز باعتباره مؤسسة انجليزية اعتمدته حكومة فلسطين في كثير من المعاملات الرسمية وبوصفه ممثلا لمجلس النقد . وقد بلغت قيمة الودائع الحربية في بنك باركليز والبنك العثماني اثناء عهد الانتداب ما يقرب من ستة ملايين جنيه وفي بنوك اجنبية اخرى ما يقرب من نصف مليون جنيه وكانت اكثر الودائع العربية محفوظة لدى فروع البنوك الاجنبية في المنطقة التي وقعت تحت احتلال اليهود . حين وقعت الحوادث في فلسطين عقب قرار التقسيم هرب الالوف من عرب فلسطين من غير ان يتمكنوا من سحب ودائعهم ثقة منها انها في حوز امين وخاصة لدى بيوت مالية بريطانية .

٣ - بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٤٨ اصدرت السلطات اليهودية امرا بتجميد اموال اللاجئين المودعة في جميع البنوك . وكان ذلك عبارة عن ودائع وحسابات جارية وسندات مالية وامانات نقدية وحلى ومجوهرات . ثم وضعت السلطات اليهودية يدها على الاملاك العربية وجمدت كذلك ريعها . وبهذا اصبحت الاموال العربية المجمدة بامر السلطة اليهودية مبلغا كبيرا يتعذر تقديره . ولكن خبراء لجنة التوفيق يقدرون أن قيمة الاموال العربية المجمدة في البنوك مما كان لديها على

سبيل الودائع يبلغ سنة ملايين جنيه استرليني يملكها مايقرب من عشرة آلاف عربى فلسطينى بينهم البنك العربى وبنك الامة العربية .

٤ - بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٠ تنازلت الحكومة البريطانية لاسرائيل عن جميع حقوق واملاك حكومة الانتداب ضمن الاراضى التى تحتلها القوات اليهودية . وبتاريخ اول مايو ١٩٥٠ وافقت الحكومة البريطانية على أن تفتح لاسرائيل حسابا باسم « حساب اسرائيل » من اصل حسابات أرصدة فلسطين . ثم استؤنفت الابحاث بين اسرائيل والحكومة البريطانية وانتهت الى اتفاق فى شهر يناير ١٩٥١ تعهدت بموجبه الحكومة البريطانية أن تفرج لاسرائيل عن اربعة عشر مليوناً من الجنيهات الاسترلينية الى مدة لا تتجاوز عامين

٥ - كانت قضية الاموال المجمدة محل عناية لجنة التوفيق الفلسطينية . وقد اقترحت لجنة التوفيق بتاريخ ١١ ابريل ١٩٤٩ الافراج عن هذه الاموال كخطوة اولى فى سبيل خلق جو ملائم لجهود لجنة التوفيق . وبتاريخ ١٨ مايو ١٩٤٩ طلبت الوفود العربية التعجيل بالافراج عن هذه الاموال . وبعد أن قامت لجنة التوفيق بتبادل وجهات النظر مع الجانبين تم الاتفاق على انشاء لجنة فنية مشتركة لمعالجة هذاالموضوع وقد اجتمعت اللجنة المشتركة عدة مرات وتناولت بالبحث المقترحات المختلفة للافراج عن هذه الاموال ولم تصل اللجنة الى نتيجة مرضية رغما عن أن الوفود العربية ابدت المزيد من التعاون !

٦ - بعد أن فشلت هذه الجهود طلبت لجنة التوفيق الى

مستشارها الاقتصادي أن يبحث مع الفرقاء سبيلا آخر لحل هذه المشكلة وقام المستشار بمحادثات مفصلة مع الجهات العربية واليهودية خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر من سنة ١٩٤٩ . وقد عرضت اقتراحات شتى منها الافراج الجزئى والتدريجى ومنها التسليف على حساب الودائع عن طريق بنك وسيط . وفى جميع هذه الاقتراحات ابدى الجانب العربى تعاوننا صادقا وكلما اوشك المستشار الاقتصادى ان يبلغ بالاقتراح الى مرحلة الانجاز كان الجانب اليهودى يخلق الصعوبات ويقدم شروطا جديدة .

٧ - لقد كانت الوفود العربية تعالج هذه القضية على اساس انساني لادخل له بالسياسة . واصحاب الودائع من حقهم ان يتصرفوا بأموالهم كيفما يشاءون . والاجراءات التى اتخذتها السلطات اليهودية تتنافى مع الحق والقانون . فان اصحاب الودائع ليسوا رعايا أية دولة عربية ولا يجوز بحال من الاحوال ان تعلق حقوقهم على أى اعتبار سياسى . فضلا عن ان الدواعى الانسانية تقضى بأن تسلم اليهم اموالهم بدلا من أن يكونوا عالة على الاسرة الدولية . وعبئا على الاعانات المخصصة

٨ - وأعلنت السلطات اليهودية فيما بعد عزمها على الافراج عن مليون جنيه من أموال العرب اللاجئين المجمدة ودفعها لاصحابها على اقساط شهرية . . ووزعت بواسطة بنك باركليز ووكالة اغاثة وتشفيل اللاجئيين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة نماذج « طلبات » على اللاجئيين الذين لهم أموال وارصدة مجمدة لتعبئتها على أربع نسخ وتوقيعها واعادتها بواسطة الوكالة أو البنك المعتمد .

٩ - ويبدو لاول وهلة في قرار السلطات اليهودية هذا مصلحة للاجئين وتفريجا لازمتهم المالية . ولكن الحقيقة هي على العكس من ذلك تماما فان هذا القرار ونصوص النماذج المطلوب تعبئتها وتوقيعها من اللاجئين يخفيان نوايا سيئة وينطويان على اضرار كبيرة تلحق باللاجئين .

١٠ - فقد نص قرار الافراج عن المليون جنيه على أن يكون الدفع للأفراد اللاجئين الذين كانوا يقيمون في فلسطين «الأراضي المحتلة» حتى يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وتركوها حتى أول سبتمبر ١٩٤٨ ومعنى هذا حرمان العرب الذين اضطروا للنزوح عن فلسطين المحتلة بعد أول سبتمبر ١٩٤٨ وهم كثيرون . وكذلك يستثنى قرار الافراج الشركات والمؤسسات المالية والخيرية التعاونية التي تشكل أموالها المجمدة قسما كبيرا من مجموع أموال العرب المجمدة .

١١ - توقيع اللاجئين على النموذج المقدم له يعتبر موافقة مبدئية على الشروط التي تضعها الحكومة اليهودية والاجراءات التي ترى اتخاذها ومن أبرز هذه الشروط :

( أ ) موافقة صاحب المال على حق السلطات الاسرائيلية بالتصريح أو عدم التصريح بالدفع له .

( ب ) خصم نسبة من المال المودع الذي يراد الافراج عن بعضه باسم نفقات للحارس الاسرائيلي على أموال العرب الفائبين وتبلغ هذه النسبة ٢٥ ٪ من المال المجدد أحيانا . وتزيد عنها أحيانا أخرى وفقا لرأى الحارس الاسرائيلي على أموال الفائبين والقرار الذي تتخذه السلطات الاسرائيلية .

( ج ) خصم ١٠ ٪ أيضا من الاموال المجمدة قرضا وطنيا فرضته السلطات الاسرائيلية عندما بدلت عملتها في العام الماضي . ونورد فيما يلي حادثين وقعا يدلان على كيفية تصرف السلطات الاسرائيلية بأموال العرب المودعة في البنوك والشركات المالية . .

( ١ ) تلقى أحد اللاجئين في عمان من بنك باركليز في يافا بتاريخ اول فبراير ١٩٥٣ كشف حساب عن ماله المودع في ذلك البنك عند انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ وقد دل كشف الحساب على مايلي :

كان المبلغ المودع ٨٣٢ جنيها فلسطينيا تحول الى عملة اسرائيلية على اساس التحول الذي اقرته الحكومة اليهودية المؤقتة حينئذ فخصم منه ٨٣ جنيها كقرض وطنى اجبارى « اى ١٠ ٪ و ٢٣١ جنيها كنفقات دائرة الحارس اليهودى على اموال العرب الفائبين « اى نحو ٢٨ ٪ » وبقي من المبلغ ٥١٨ جنيها فلسطينيا محولة الى عملة اسرائيلية اى نحو ٥٢ جنيها استرلينا .

( ب ) وتلقى لاجيء آخر في لبنان من بنك باركليز في حيفا قائمة برصيده حتى ٢٨ يناير ١٩٥٢ موهورة بختم ( محول من حارس املاك الفائبين ) بموجب قانون املاك الفائبين سنة ١٩٥٠ وبينت هذه القائمة أن المبلغ المودع كان ٣٤٢٠ جنيها فلسطينيا فخصم منه بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٥٢ مبلغ ٣٤٢ جنيها ( اى نحو ١٠ ٪ ) كقرض وطنى اجبارى



ومبلغ ٢٥٧٧ جنيها ( أى نحو ٧٥ ٪ ) دفع إلى حارس أملاك  
الغائبين بموجب تحويل رقم ٦٩٣٨٦١ بتاريخ ٨ يناير سنة  
١٩٥٣ حسب طلبه « الحارس » المقدم في ٢ يناير ١٩٥٣ .  
فبقى للعربي رصيد يبلغ ٥٠٠ جنيه فلسطيني فقط محولة  
إلى عملة اسرائيلية .

### مطالب اللاجئين :

وتتلخص مطالب اللاجئين في أن تقوم لجنة التوفيق في ضوء  
الاختصاصات المخولة لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة  
فيما يلي :

( أ ) اتخاذ الخطوات لالغاء ما تضمنته القوانين الاسرائيلية  
الجنائرية من نصوص تتعارض مع القانون الدولي  
ومقتضيات العدالة والمساواة وتؤثر في مصالح اللاجئين  
وحقوقهم .

( ب ) التحقيق في النشاط الماضي للحراسة وسلطة الاصلاح  
والجهات اليهودية المختصة لتبين مدى سوء الاستغلال  
للأمانة التي عهد بها اليها .

( ج ) اثبات حالة أملاك اللاجئين العرب وما هي عليه في الوقت  
الحاضر وحصر الايراد المتحصل منها وكيفية الاستغلال  
والتحصيل ومصير الاموال المتجمعة منه وكافة ما يتصل  
بهذا الامر .

( د ) اجراء تقدير محايد مستقل للايراد الذي تغله الاملاك  
طبقا للظروف السائدة قبل نزوح اهل فلسطين ورفع

ما يستحق لهم من اجور وايرادات .  
هـ ) ان تتخذ اللجنة الاجراءات الكفيلة بحماية حقوق  
بممتلكات ومصالح اللاجئين .

و ا ) ان ترفع تقريراً مفصلاً بالوقائع والحقائق الى الجمعية  
العامة للأمم المتحدة .

ز ) وليس لدى اللاجئين نية في بيع املاكهم ولا هم يقبلون  
مبدأ التعويض .

ح ا ) ويصر اللاجئين على احترام حقوقهم وحریتهم حين

يخبرون بين العودة أو التعويض . وأن يحترم حقهم

غير المقيد بشروط في الخيار الحر احتراماً كاملاً وهذا

نفس ما ذكره وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت

في تقريره الى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

• وضع تقرير عن الأعمال التي تسيء الى شرعية حقوق

واملاك ومصالح اللاجئين والتي تضر بهم .

• تقديم تقرير واف عن الاملاك العربية في المنطقة المحتلة وكيف

تدار وتراقب وما هي الاجراءات التي اتخذتها لجنة التوفيق

لحفظها . كما يجب أن يحتوى على احصاء مفصل بين الدخل

والايجارات المحصلة في مختلف انواع الإيلاك وتقدير اللجنة

للاسلوب الذي اتبعته السلطات اليهودية لتحديد الايجار وكذلك

الاسس التي حصلت بموجبها .

• تحقيق ملكية الأملاك مع ممثلي اللاجئين .

• القيام باتخاذ وسائل فعالة لحماية حقوق واملاك ومصالح

اللاجئين الى أن تحل مشكلتهم حلاً تاماً مرضياً لهم .



